بيان صحفي

محكمة الجنايات في باريس تُصدر حكماً تاريخياً بإدانة شركة لافارج بتمويل الإرهاب في سوريا

باريس، 13 نيسان/أبريل 2026

أدانت محكمة الجنايات في باريس اليوم عدداً من المسؤولين التنفيذيين السابقين ومديري الأمن في شركة لافارج شركة مساهمة) وفرعها السوري "لافارج سوريا للإسمنت"، بتهم تتعلق بتمويل الإرهاب وانتهاك العقوبات الدولية. وتُعد هذه هي المرة الأولى التي تُدان فيها شركة فرنسية بتمويل الإرهاب.

تراوحت العقوبات بين السجن لمدة 18 شهراً و7 سنوات، إضافة إلى غرامات مالية تتراوح بين 20,000 و225,000 يورو (وهو الحد الأقصى لهذه الجرائم)، تُدفع للدولة الفرنسية. كما حُكم على الشركة نفسها، **لافارج (شركة مساهمة)**، بدفع غرامة قدرها 1,125,000 يورو، وهي أقصى عقوبة يمكن فرضها على شخص اعتباري.

حُكم على **برونو لافونت**، الرئيس التنفيذي السابق، بالسجن لمدة ست سنوات وغرامة قدرها 225,000 يورو، فيما تلقى **كريستيان هيروت**، المدير السابق للعمليات في سوريا، حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة مماثلة بقيمة 225,000 يورو. وقد تم توقيفهما اليوم مباشرة بعد صدور الحكم.

كما حُكم على برونو بيسكو، مدير الفرع السوري "لافارج سوريا للإسمنت"، بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها 225,000 يورو. أما فريدريك جوليبو، الذي خلفه في هذا المنصب، فقد حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها 80,000 يورو.

وحُكم على **أحمد الجلّودي** و**جاك ويرنس**، وهما مديرا الأمن في مصنع الجلابية، بالسجن لمدة سنتين مع غرامة قدرها 20,000 يورو للأول، و18 شهراً مع الغرامة ذاتها للثاني. ولم يحضر المدانان جلسة النطق بالحكم، وقد صدرت بحقهما أوامر توقيف.

كما حُكم على **عمرو طالب**، الذي لعب دور الوسيط بين لافارج وتنظيم داعش، بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها 60,000 يورو. وقد غاب عن جلسة النطق بالحكم، وصدر بحقه أمر توقيف.

وفي السياق ذاته، حُكم على **فيراس طلاس**، رجل الأعمال السوري والوسيط بين لافارج وتنظيم داعش، بالسجن لمدة سبع سنوات وغرامة قدرها 225,000 يورو. وقد غاب عن المحاكمة وجلسة النطق بالحكم، وتم تجديد مذكرة التوقيف بحقه.

وفي تعليقها على الحكم، قالت ناتيا نافروزوف، المديرة التنفيذية لمنظمة يزدا:

"غالباً ما يروي الناجون لنا أن جرائم تنظيم داعش لم ترتكبها مجموعة أفراد فقط، بل كانت نتيجة نظام أوسع. إن هذا القرار ضد شركة يُعد اعترافاً قوياً بهذه الحقيقة. وهو يبعث برسالة واضحة مفادها أن الفاعلين الاقتصاديين لا يمكنهم تجاهل عواقب أفعالهم عندما تكون الأرواح على المحك وعندما تقع إبادة جماعية على مقربة من عملياتهم".

نتائج المحكمة

خلال المحاكمة التي استمرت ستة أسابيع بين 4 تشرين الثاني/نوفمبر و19 كانون الأول/ديسمبر 2025، دفع المتهمون بأنهم لم يكونوا على علم بالطبيعة الإرهابية لجهات مثل جبهة النصرة، وأحرار الشام، وتنظيم داعش خلال الفترة بين 2012 و2014، وهي الفترة التي تم خلالها دفع ما مجموعه **5.5 مليون دولار**. كما أنكروا أن لديهم نية لارتكاب جريمة ، مؤكدين أن المدفوعات جاءت نتيجة الابتزاز أو ظروف أمنية قاهرة، دون أي تحقيق منفعة شخصية.

إلا أن المحكمة رفضت هذه الحجج، وخلصت إلى أن المسؤولين كانوا على علم بالطبيعة الإرهابية لتلك الجماعات، وأن شركة لافارج أظهرت "تجاهلاً متعمداً" من خلال استمرارها في عملياتها.

وقال القاضي الرئيس:

"لقد ناقشوا وتفاوضوا ودفعوا من أجل مواصلة عملياتهم، حتى في الوقت الذي كان فيه المصنع محاصراً من قبل تنظيم داعش".

وأضاف القاضي:

"في 3 آب/أغسطس 2014، وعلى بعد 15 كيلومتراً فقط من الحدود السورية، **بدأ تنظيم داعش إبادة جماعية ضد الشعب الإيزيدي**، شملت إعدامات جماعية، وتهجيراً قسرياً، واستعباد النساء والأطفال".

وعلّق محاميا منظمة يزدا، راشيل ليندون ولوي فالغاس، قائلين:

"في التقرير الأولي للمحكمة حول قضية لافارج في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، لم تُذكر الإبادة الجماعية للإيزيديين. اليوم، قامت محكمة الجنايات في باريس، عند إدانتها لجميع الأطراف، بوصف معاناة الشعب الإيزيدي بتفاصيل دقيقة، بما في ذلك التهجير القسري، والإعدامات الميدانية، والاستعباد الجنسي الجماعي، وغيرها من أعمال العنف التي لا يمكن وصفها. إن هذا الحكم يشكل خطوة أساسية في مسار نضال يزدا القضائي المستمر".

دور منظمات المجتمع المدني

تُثني منظمة يزدا على الدور الأساسي لكل من منظمة "شيريا" والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR)، إلى جانب موظفين سوريين سابقين في لافارج، في تقديم الشكوى الجنائية عام 2016 ودعم الضحايا طوال ما يقارب عقداً من الإجراءات القضائية. وقد كانت جهودهم المستمرة حاسمة في تقديم هذه القضية أمام القضاء الفرنسي وتعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة. وعلى الرغم من شجاعتهم ودورهم المحوري في كشف الحقائق، لم يُقبل الموظفون السوريون السابقون كأطراف مدنية، ولا يزال سعيهم لتحقيق العدالة مستمراً.

وقد أدلت يزدا بشهادتها إلى جانب هذه المنظمات والموظفين السابقين. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2025، خاطبت نافروزوف المحكمة داعية إلى إيلاء الإبادة الجماعية للإيزيديين الاهتمام المستحق، وضمان سماع أصواتهم وفهم المحكمة الكامل لعواقب تمويل الجماعات الإرهابية. وأكدت أن "ما وراء الأرقام والمفاوضات للحفاظ على تشغيل مصنع، هناك مصير مجتمع كامل. إن تمويل جماعة إرهابية ليس فعلاً محايداً، بل يغذي آلة تقتل وتستعبد وتدمر".
كما أقرت المحكمة صفة الطرف المدني لمنظمة يزدا، اعترافاً بالدور المهم الذي تؤديه المنظمات الممثلة لضحايا الجماعات الإرهابية في كشف الحقيقة.
وقال محامي يزدا لوك فيدال:

"نرحب بقبول صفة يزدا كطرف مدني. هذا الاعتراف يمثل تتويجاً لمهمتها التأسيسية: الدفاع عن حقوق المجتمع الإيزيدي في جميع الإجراءات الجنائية المتعلقة بالإبادة التي تعرض لها".

الإجراءات القضائية المستمرة

يحق للمدانين استئناف الحكم خلال 10 أيام. وفي حال تقديم الاستئناف، ستتم إعادة النظر في القضية أمام محكمة أعلى درجة، والتي قد تؤيد الحكم أو تعدله أو تلغيه. وبذلك فإن الأحكام والعقوبات **ليست نهائية بعد**.

وفي الوقت نفسه، لا يزال التحقيق جارياً بشأن احتمال تورط لافارج في التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية. ويُعد هذا المسار القضائي منفصلاً، وقد أكدته المحاكم الفرنسية ولا يزال قيد التحقيق، وقد يؤدي إلى محاكمة مستقبلية، رغم **عدم تحديد أي جدول زمني لإغلاق التحقيق.**

وتعد منظمة يزدا طرفاً مدنياً في هذه الإجراءات، وستواصل دعم التحقيق بشكل فعال، مع توقع إحالة هذا الجزء من القضية أيضاً إلى المحاكمة.

وبالنسبة ليزدا والناجين الذين تمثلهم، فإن هذه المرحلة أساسية، إذ تسعى إلى تحديد المسؤولية ليس فقط عن تمويل الإرهاب، بل عن النظام الأوسع الذي مكّن ارتكاب الجرائم الدولية، بما في ذلك الإبادة الجماعية ضد الإيزيديين والجرائم بحق المدنيين السوريين.

للاستفسارات الإعلامية، يرجى مراسلتنا على : info@yazda.org

يزدا هي منظمة غير حكومية وغير ربحية تأسست في عام 2014 استجابةً للإبادة الجماعية التي ارتكبها ما يُسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بحق الإيزيديين وأقليات أخرى في العراق. تدير يزدا مجموعة من المشاريع الإنسانية ومشاريع العدالة والمناصرة والتنمية، وجميعها تتمحور حول المجتمع والناجين من حيث التصميم والتنفيذ .ومنذ تأسيسها، تعمل يزدا بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين على تقديم الخدمات الإنسانية، وخدمات المساءلة والمناصرة، للفئات الضعيفة من الأقليات في العراق في مرحلة التعافي ما بعد الإبادة الجماعية .وتعمل المنظمة في العراق منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، ولديها مكاتب رئيسية في دهوك في إقليم كردستان العراق، بالإضافة إلى مكتب فرعي في سنجار بمحافظة نينوى. كما أن يزدا مسجلة كمنظمة غير ربحية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والعراق وإقليم كردستان العراق .وخلال السنوات الثماني الماضية، نمت يزدا لتوظف ما يقارب 80 موظفًا في المتوسط، وتلقت دعمًا من العديد من الجهات المانحة، سواء المؤسسية أو الفردية، وتمكنت من الوصول إلى عشرات الآلاف من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من خلال برامجها ومبادراتها.